



بيان مشترك بشأن الاستعراض الدوري الشامل-لبنان مراجعة الدورة الثانية

الاستعراض الدوري الشامل للبنان : طغت خلاله ' أزمة اللاجئين ' على حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

استعرضت في 2 نوفمبر 2015 ، خلال الدورة 23 للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لوضع حقوق الإنسان في لبنان من قبل الأعضاء في الأمم المتحدة. خلال الحوار التفاعلي وجه العديد من الدول الأعضاء توصيات للوفد اللبناني برئاسة الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة للبعثة في جنيف السيدة نجلاء رياشي اسكندر حول قضايا حقوق المرأة ، العنف ، والعمال المهاجرين ، و تبني وقف تنفيذ عقوبة الإعدام.

استمرت الجلسة ثلاثة ساعات و نصف الساعة بهذه المناسبة لكل من ممثلي الوفد الوطني والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتسليط الضوء على "التحديات الاستثنائية" التي تواجهها البلاد، وهي الأزمة السورية والإرهاب في المنطقة. و كمنظمات المجتمع المدني المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، والعمل على قضايا حقوق الإنسان والتنمية، للاسف ترى أن هذه التحديات لا يمكن أن تكون "الأعدار" لعدم تنفيذ التوصيات المقبولة مرة أخرى في 2010 وتوفير الحد الأقصى من الموارد المتاحة لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك يبقى القلق على مفهوم " اللاجئين " في عملية الاستعراض الدوري الشامل من لبنان، ولا سيما سيطرة المخاوف على الاحتياجات الإنسانية للاجئين السوريين وهذا يقود التركيز على حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان. نعتقد أن الاستعراض الدوري الشامل ينبغي أن يكون بدلا فرصة للاعتراف بعالمية حقوق الإنسان ولكن كذلك للتأكيد على خصوصيات كل بلد وعلاج بنفس القدر لمجموعات مختلفة من اللاجئين الذين لديهم احتياجات مختلفة في كل بلد.

العرض الذي قدمه الوفد اللبناني فشل في الاستجابة على نحو كاف لتوصيات المجتمع المدني فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في لبنان و الذين فروا مؤخرا نتيجة الصراع في سوريا، والذين لا يتمتعون بحقوق الإنسان الأساسية التي يستحقونها. ونحن نشجع الوفد اللبناني أن يأخذ على عاتقه التوصيات التي طرحها هؤلاء الأعضاء السبعة لمجلس حقوق الإنسان الذي ذكر المشاكل التي تواجه اللاجئين

الفلسطينيين في التمتع بحقهم في العمل والحصول على الخدمات الأساسية. وينبغي أن يستكمل هذا مع تنفيذ حقيقي للتوصيات 18 حول اللاجئين الفلسطينيين التي وجهت إلى لبنان خلال الاستعراض الأخير في عام 2010. و هذه التوصيات تشمل الخروقات الأساسية لحقوق الإنسان التي يواجهها اللاجئيين الفلسطينيين في لبنان ، فيما يتعلق بالحق في العمل ، الهوية ، وحرية التنقل ، والحق في تملك الأراضي والمساكن والممتلكات.

نلاحظ بهذا الخصوص القلق البالغ لدينا بشأن عدم الاعتراف من قبل جميع الدول بالمشاكل التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين من سوريا و الذين لديهم الوضع الحمائي محدود جدا في لبنان ، وهم معرضين لمزيد و مزيد من الفقر.

في حين أننا ندرك موقف لبنان كبلد مضيف لأكبر عدد من لاجئي سوريا، لا بد من الاعتراف بأن انعدام حقوق الإنسان التي واجهت الفلسطينيين في لبنان يجب أن تعالج اذا كان موقف لبنان صادقا في الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان والتزامه تجاه تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع .

قائمة الموقعين:

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

جمعية النجدة الاجتماعية

مركز التنمية البشرية